الولايات المتحدة تنصتت على آخر ثلاثة رؤساء فرنسيين بين الروح و«النفس»: هل تنفع صلاتهم وأرواح مئات الآلاف تطاردهم؟!

فرنسا - فراس عزيز ديب

قد يبدو إيراد عدد الرؤساء الذين تم التنصت عليهم من «الحليف» هو أسلوب للتخفيف من الصدمة، والتعامي عن الحقيقة الأهم وهي أن آخر ثلاثة رؤساء حكموا ما يقرب العشرين عاماً. عقدان مرّا من عمر رأس السلطة الأولى في فرنسا و«الحليف» يمتلك عنهم حتى «رسائل التسوق» التي كانوا يرسلونها لعائلاتهم، مع ذلك كان رد «لوران فابيوس» على الفضيحة واضحاً «لا مكان للأسد في السلطة»، عن أي فرنسا نتحدث؟

هذا «الانفصام» ليس حكراً على أكثر سلطة «هزيلة» منذ قيام الجمهورية الخامسة، لكنه انتقل لوسائل الإعلام من مبدأ «قل لي من يمولك، لأقول لك ما هو مدى حريتك».

تتحدث كبريات الصحف الفرنسية عن الإرهاب الذي ضرب في يوم واحد كلاً من تونس ومشيخة الكويت وفرنسا، متجاهلين كل ما ارتكبّته داعش بذات اليوم في «عين العرب» والحسكة. لا يهم أين ضربت داعش، لا يهم متى نعدل تسميتها لـ«دولة إسلامية»، المهم ما نريد أن يصل للرأي العام الفرنسي من أفكار حتى بآلية انتقاء ضحايا الإرهاب، إنه «وهم الصحافة الحرة» التي ما زال البعض يقدم لنا فرنسا كنموذج لها. تلك الصحافة الحرة لم تستطع أن تقدم للمواطن الفرنسي حتى الآن جواباً على تساؤل منطقي:

إذا كانت الجريمة الأخيرة في ليون مرت بحادث ذبح، لكن ماذا لو نجح الإرهابي في تفجير المنشأة المصنفة أساساً بأنها من المنشآت الخطرة؟! عندها سنتابع ربما مؤتمراً صحفياً لفرانسوا هولاند سيحاول فيه التغطية على إخفاق تحالفاته وتوجهاته بالحديث عن أهمية التدخل العسكري في مالي؟! فمن هو صاحب المصلحة بما يجري؟

بعد كل عمل إرهابي أياً كانت المنطقة التي يضربها، يُطرح التساؤل: «من هو صاحب المصلحة»؟

لكن هذه قاعدة ولكل قاعدة استثناء، حتى القاعدة كـ«تنظيم» بتنا نعرف له استثناء، وهو «تنظيم جبهة النصرة» الذي هو بالنهاية فرع من تنظيم القاعدة لكنه يُقدم على أنه «ثوار معارضون».

إن المدرسة الأخلاقية التي تربينا بها تحتم علينا إدانة الإرهاب أياً كانت المنطقة التي يضربها، كذلك الأمر فإن حقن دماء الأبرياء - بغض النظر عن الجنسية التي يحملونها - مسؤولية أخلاقية قبل كل شيء.

لسنا كغيرنا نستغل دماء الأبرياء لإيراد الاتهامات لـ«الحكومات» الخليجية بأنها تقف خلف التفجيرات، كما كانت تفعل الأبواق الإعلامية بعد كل حادث إرهابي في سورية، واتهامها لما يسمونه «النظام» بالوقوف خلفهًا لتشويه الثورة. إن المصداقية تحتم علينا أن نقول إن حوادث الإرهاب في مشيخات النفط ليس إلا تفسيران اثنان؛ كلا التفسيرين لا تنطبق عليهما عبارة أحلاهما مر فحسب، لكن كلاهما أسوأ من أي احتمال ثالث بآلاف الدرجات.

قد يقول قائلٌ: إن «زعماء المشيخات» هم من يسهلون التفجيرات الإرهابية لإظهار أنفسهم كضحايا من ضحايا الإرهاب التكفيري، بالتالي فإن الاتهامات الموجهة لها بدعم هذا الإرهاب من أجل إسقاط الدولة السورية هي مجرد أكاذيب. في الوقع لايبدو هذا التحليل منطقياً، حتى وإن كان يحمل صفة «المرغوب» لدى قطاعات كثيرة في هذه المنطقة كانت ضحيةً للإرهاب التكفيري، لكن هذا الأمر يمكن الإجابة عنه ببساطة من خلال نوعية التفجيرات ومكانها ورمزيتها. بمعنى آخر لا يمكنّ لتلك المشيخات أن تغامر تلك المغامرة المجنونة على أراضيها فتصب الزيت على النار، ولو أرادت أن تفعل ذلك لتحسين صورتها، على الأقل كان من المفترض لها أن تعدل برمزية أهدافها.

التحليل الأسوأ ينطلق من فكرة أن تلك المشيخات ما كانت يوماً لتتوقع أن المغامرة المجنونة ستصل لأراضيها وهنا بيت القصيد، هو تساؤل منطقي مفاده:

هل بدأت فكرة تعويم وجود داعش كقدر لا مهرب منه؟ بمعنى آخر دخلنا في مرحلة خطرة قوامها العجز الأمني في تلك المشيخات (بما فيها تلك القواعد الأمّيركية التي تحميها!) عن اكتشاف مايريده الإرهابيون من تلك المشيخة أو تلك. هذا العجز بالمطلق لايمكن توصيفه فقط انطلاقاً من الفشل في الحصول على المعلومة، الأخطر هو ارتفاع النسق المؤيد للفكر الداعشي في داخل تلك المشيخات، أو مايمكننا تسميته حالة نزوح فكرية من «الانتماء المؤمن - إن جاز التعبير» باتجاه ماتجسده داعش من روح «الدولة الإسلامية» التي يحلمون بها، والتي هي بالأساس ليست موجودة إلا على ورق التاريخ «المزوَّر».

الخطورة التي يتجاهلها الجميع في تلك المشيخات المهترئة أن داعش دخلت سورية والعراق عبر الحدود وبقوة الحديد والنار، لكنها بذات الوقت تُجابَه بقوة الحديد والنار، أما دخولها إليهم فلايحتاج لعبور الحدود، يحتاج فقط للعبور إلى مواقع التواصل الاجتماعي لكل ماله علاقة بداعش، فإن كانت داعش قنبلة رُميت على سورية والعراق لتدميرهما وتمزيقهما، ففي «مضاربكم» فإن داعش هي قنبلة موقوتة تنتظر لحظة الصفر لتنفجر داخلياً، فماذا فعلتم لتحصنوا أنفسكم؟

ماذا فعلتم «كمثال» للَجم تلك «الجمعيات الإرهابية» التي كان يقودها نواب حاليون وسّابقون في مجلس الأمة الكويتي، عن مساعيهم البغيضة تجاه ذريعة جمع الأموال لمساعدة «الثوار السوريين». لم نركم تقفلون أي قناة «دينية» على الرغم من أن بعضها كان يدعو للقتل والإبادة علناً، فمتى سيفهم هؤلاء أن داعش هي الصورة العملية لفكرة «الربيع العربي»، الجميع ظن نفسه بعيداً عنها، لكنه يتجاهل أن بيته يحتوي آلاف الثغرات التي لا تنفع معها الديكورات البدائية لتمنع نفوذ داعش إليها.

لا يريدون أن يفهموا ماذا يعني تسريب ما يسمونه «العملة النقدية» لداعش وهي تحتوي صورة لخريطة العالم؟ هذا الأمر يجعلنا ببساطة نقول إن ما يُراد من داعش ليس حكراً على سورية أو المنطقة فقط، إنّه استنساخٌ لحالة الحرب اليوغسلافية التي حاصرت أوروبا وأربكت مشروعها الوحدوي منذ تسعينيات القرن الماضي، علماً أن أدوات الحرب على المنطقة الآن لاتفرق كثيراً عن أدوات الحرب على يوغسلافيا. إنه التطرف بكل انتماءاته، فهل كان نائب سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي مُحقاً عندما دعا الخليجيين للصلاة من أجل بقاء الأسد؟!

كرر «رجب طيب أردوغان» استغاثاته، قال: إنه لن يسمح بقيام كيان انفصالي في جنوب تركيا مهما كلف الثمن، لكن في لغة الواقع هناك ثمنان لا ثالث لهما؛ إما التعاون مع القيادة السورية أو التعاون «علناً» مع داعش، وهو غير قادر عملياً على تطبيق أيا منهما، حتى ما سُرّب عن دخول داعش إلى «عين العرب» الأخير والذي جاء عبر الأراضي التركية كان مثيراً للاستغراب، فمن أين دخلت «جبهة النصرة» لكل من إدلب وجسر الشغور، فما الجديد؟ الجديد ربما قد يكون بازاراً دخله أردوغان ينهي هذا الجدل، بمعنى آخر رفع سقف التصريحات ضد قيام الكيان الانفصالي مقابل وعود أن هذا الكيان إن قام لن تكون تركيا ضمن أهدافه، هذا الأمر ربّما ما يفسر الهجوم العام لداعش على الحسكة. لم يكن الهجوم جديداً لكن الجديد هذه المرة هو حجم القوة المستخدمة والذي يعني فيما يعني أن النصر الإرهابي هو قرار للولايات المتحدة، مرتبطٌ بالمشروع القادم للشمال، والذي ستزداد فرص إحباطه كلما نجح أهالي الحسكة مع قوات الجيش العربي السوري برد هذا الهجوم. هي ذات الحالة التي تنطبق على ما يسمى معركة «تحرير الجنوب السوري» والتي لا يزال ملك شرقي نهر الأردن (يغلظ الأيمان) أنه لا يتدخل بها.

نجحت المخابرات الأردنية بالتذاكي من جديد عبر إجبارها لأكثر من ٦٠٠ نازح في مخيمي «الأزرق» و«الزعتري» بالالتحاق بدورات تدريبية تمهيداً لزجهم بالمعركة إلى جانب ما تيسر من عناصرَ إرهابيةً جاءت من دول عدة للمساهمة في هذه الحملة، لكن ما لم تنجح بِه تلك المخابرات أن تنزع صفة «حب الوطن» عن بعض السوريين، وحالة الوفاء لـ«الخبز والملح» عند كثير من الأردنيين.

تقول المعلومات: إن أحد أهم أسباب إخفاق الهجوم وقدرة الجيش السوري على استيعاب الصدمة الأولى رغم كل ما تم التحشيد له، هو حصوله على معلومات موثقة منهم على ما يتم التجهيز له.

فشل الهجومين شمالاً وجنوباً يفتح الباب على مصراعيه للكثير من التقلبات القادمة، تحديداً أنها الساعات الأخيرة قبل تصاعد الدخان الأبيض إيذاناً بالاتفاق النووي الإيراني. كُسرت قدم كيري فكان عكازاه اللذان يستند إليهما للسير ببطء نحو تحقيق حلمه هما تلك القيادتان في الشمال والجنوب، فهل سيتعظ هؤلاء أن كيري عندما سيتعافى - بعد أيام - لن يحتاج لهذين العكازين. عندها قد لا تنفع صلاتهم، فالصلاة قنوت، والقنوت بالنهاية هو سكينة للروح، فكيف لـ«أنفس» هؤلاء أن تسكنها السكينة وأرواح مئات الآلاف تطاردهم، إنها ليست لعنة سورية فحسب، إنها فلسفة الفرق بين «النفس» والروح.

دعت لإطلاق «حوار مباشر» بين الحكومة و«طيف واسع» من المعارضة على أساس «التنفيذ الشامل» لأحكام بيان جنيف

روسيا: مباحثات المعلم ستتركز حول استئناف العملية السياسية لحل الأزمة في سورية

الوطن – وكالات

عشية زيارة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم إلى روسيا، كشفت الدبلوماسية الروسية عن جدول أعمال مباحثاته في موسكو، التي ستتركز حول «استئناف العملية السياسية لحل الأزمة في سورية»، معلنةً أن أساس الموقف الروسي من سورية يقوم على تأييد «سيادتها ووحدتها وعدم وجود بديل لحل أزمتها الداخلية سوى الوسائل الدبلوماسية السياسية».

ولفتت الدبلوماسية الروسية إلى أن زيارة المعلم تأتي على حين تحاول «القوى المعادية»، وبالأخص تنظيم داعش وجبهة النصرة، «توسيع سيطرتها في الأراضي السورية»، مؤكدةً أن القضاء على بؤر الإرهاب هناك «يرتبط بتضافر جهود الحكومة السورية وجميع القوى البناءة للمعارضة الخارجية والداخلية»، الأمر الذي رأت أنه يتطلب إطلاق «حوار مباشر» بين الحكومة السورية و«طيف واسع» من المعارضة على أساس «التنفيذ الشامل» من دون أي «انتقائية أو تأويلات عشوائية» لأحكام بيان جنيف.

ويصل المعلم إلى موسكو اليوم الأحد في زيارة عمل لثلاثة أيام، وفي جعبته دعم إيراني «حتى النهاية»، واتفاق أمني في طور التبلور يجمع سورية وإيران والعراق في مواجهة الإرهاب.

وفي بيان مطول أصدرته أمس، أعلنت وزارة الخارجية الروسية، وفقاً لوكالة الأنباء «سانا»، أن الموضوع الرئيس لمباحثات المعلم يتمثل في مناقشة الوضع في سورية وحولها، حيث تحاول «القوى المعادية في الفترة الأخيرة وبالدرجة الأولى تنظيما «داعش وجبهة النصرة» الإرهابيان توسيع سيطرتها في الأراضي السورية».

وأوضحت الخارجية الروسية «أن الرأي العام العالمي تلقى بقلق منذ فترة نبأ استيلاء تنظيم داعش على مدينة تدمر السورية التي أدرجت آثارها في سجل الإرث العالمي لليونيسكو»، مشيرةً إلى أن «أساس الموقف الروسي من الشؤون السورية يكمن في تأييد سيادة الجمهورية العربية السورية، ووحدتها وسلامة أراضيها، وعدم وجود بديل لحل الأزمة الداخلية الحادة فيها سوى الوسائل الدبلوماسية السياسية».

ولفت البيان إلى أن «استئناف العملية السياسية لحل الأزمة في سورية التي يجري إدراك حيويتها وضرورتها أكثر فأكثر في العالم ومنطقة الشرق الأوسط، سيكون في مركز اهتمام المباحثات بين المعلم ولافروف» غداً الإثنين، وشدد على أن القضاء على بؤر الإرهاب في سورية «يرتبط مباشرة بمسألة تضافر جهود الحكومة السورية وجميع القوى البناءة للمعارضة السورية الخارجية والداخلية التي تتمسك بسورية المستقلة ذات السيادة والتي تتعايش فيها جميع المكونات بأمان واستقرار».

ورأت الخارجية الروسية أن هذه المسائل «تملي ضرورة إطلاق حوار مباشر بين الحكومة السورية وطيف واسع من المعارضة السورية على أساس التنفيذ الشامل (من) دون أي انتقائية أو تأويلات عشوائية لأحكام بيان جنيف الصادر في الثلاثين من حزيران عام ٢٠١٢، ودون إملاءات وتدخل من الخارج»، مشيرةً إلى أن «مسائل تنظيم مثل هذه العملية ستشغل مكاناً مهماً في المباحثات، كما سيتبادل الوزيران لافروف والمعلم بصورة مفصلة الآراء حول نتائج لقاءات ممثلي مجموعات المعارضة السورية والمجتمع المدني التي جرت مؤخراً في موسكو».

واستضافت موسكو جولتين من اللقاءات التمهيدية التشاورية بين وفد الحكومة السورية ووفد شخصيات من المعارضة، انتهت الجولة الأولى بالإعلان عن «مبادئ موسكو»، على حين انتهت الجولة الثانية بالاتفاق على بند تقييم الوضع الراهن في جدول الأعمال الذي قدمه الجانب الروسي. وأعلن مسؤولون روس استعداد بلادهم لاستضافة لقاء ثالث قريباً.

ولفت بيان الخارجية الروسية إلى التحرك على المسار السياسي، الذي ظهر من خلال المشاورات المسهبة والانفرادية التي أجراها في مدينة جنيف السويسرية بمبادرة من المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا، وشاركت فيها وفود عن المعارضة السورية وكذلك عدد من الأطراف الدولية والإقليمية المعنية.

لقاء سابق بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره السوري وليد المعلم (أ.ف.ب – أرشيف)

وأشارت الخارجية الروسية إلى أن الوزيرين المعلم ولافروف سيبحثان «بالتفصيل التنفيذ الدقيق من اللاعبين الدوليين والإقليميين لأحكام قرارات مجلس الأمن الدولي (٢١٧٠ – ٢١٧٧ – ٢١٩٩)، التي تتعلق بتجفيف منابع تمويل الإرهاب ومحاصرة مصادر تمويل تنظيمي «داعش والنصرة» الإرهابيين».

وعما يتعلق بقضايا التصدي للإرهاب والتطرف الدولي، أكدت الخارجية الروسية أنه لا بد من الإشارة إلى أنه «وبعد مرور أكثر من سنة على إقامة ما يسمى التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة، فإن الجيش السوري و«الحماية الشعبية الكردية» لا يزالان يتحملان، كالسابق، العبء الأساسي للتصدي للإرهابيين نتيجة استمرار استخدام الشركاء الغربيين المعايير المزدوجة وتجاهل أسس القانون الدولي المعترف بها لمكافحة الإرهاب بما في ذلك الرفض المطلق للتنسيق مع الحكومة السورية في هذا المجال».

وفي الختام، أوضحت الخارجية الروسية أن جدول أعمال المباحثات الروسية السورية سيتضمن أيضاً المسائل الملحة للعلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات ومواصلة المساعدة الإنسانية الروسية لسكان سورية المتضررين.

ومؤخراً، لعبت الدبلوماسية الروسية دوراً مهماً في إعادة الحل السياسي للواجهة فيما يتعلق بالأزمة السورية. فقد ناقش الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والأميركي باراك أوباما تفشي نفوذ داعش في الشرق الأوسط، وتبادلا الآراء حول الوضع في سورية. واتفقا على تكليف لافروف ونظيره الأميركي جون كيري عقد لقاء لبحث مسألة داعش.

وسبق لبوتين أن التقى ولي ولي العهد السعودي وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، على حين بحث لافروف مع نظيريه الفرنسي لوران فابيوس والمصري سامح شكري الوضع في سورية، وهو ما بحثه أيضاً نائبه ميخائيل بوغدانوف مع نظيريه الإيراني والتركي.

وأوضحت روسيا موقفها خلال الأيام القليلة الماضية من سورية، حيث تتعامل مع الرئيس بشار الأسد بوصفه «الرئيس الشرعي المنتخب». فبوتين أعلن أن بلاده مستعدة «للدخول في حوار مع الرئيس بشار الأسد لجهة أن يقوم، وبالتعاون مع المعارضة السلمية، بإجراء إصلاح سياسي»، على حين قال نائب أمين مجلس الأمن الروسي يفغيني لوكيانوف للرؤوس الحامية في الرياض: سورية هي خط الدفاع الأخير للخليج في مواجهة الإرهاب، داعياً إياهم للابتهال إلى الله كي يبقى الرئيس الأسد. وأكد حرص روسيا على تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات الموقعة مع سورية بشأن توريد الأسلحة إليها.

ومن طهران، شدد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان، على أن طهران وموسكو ستواصلان دعمهما «المؤثر» لسورية «حكومةً وشعباً» في مكافحة الإرهاب، مؤكداً أن مواقف الصين الداعمة لسورية ومكافحة الإرهاب تأتي في الإطار نفسه.

طلب وداود أوغلو تدخل الجيش.. وأوزال الرافض أراد أمراً خطياً

أردوغان يلوح للأميركي بالحرب: لن نسمح بإقامة دولة كردية في سورية

في ما يبدو أنه رسالة للحليف الأميركي ومحاولة لتبرير سياساته في دعم تنظيم داعش، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده لن تسمح مطلقاً بإقامة دولة للأكراد في سورية، «مهما كان الثمن» في تعبير دبلوماسي يعني «الحرب».

ونفت القوى الكردية في سورية، وعلى رأسها «حزب الاتحاد الديمقراطي» نيتها تأسيس دولة في شمال البلاد، مجددةً تأكيدها على وحدة سورية.

وقال أردوغان خلال مأدبة إفطار «أتوجه إلى المجتمع الدولي. مهما كان الثمن، لن نسمح مطلقاً بإقامة دولة جديدة على حدودنا الجنوبية في شمال سورية». واتهم أردوغان وحدات حماية الشعب، التي طردت تنظيم داعش من مناطق عدة مجاورة للحدود مع بلاده بأنها تريد «تغيير التركيبة الديموغرافية» في المناطق التي سيطرت عليها في إشارة إلى منطقة تل أبيض بريف الرقة. وكان الرئيس التركي يشير إلى السكان العرب والتركمان في هذه المناطق.

ونفى أردوغان مجدداً أي ليونة تركية حيال الجهاديين، قائلاً: إن «اتهام تركيا بإقامة صلات مع أي منظمة إرهابية محض افتراء كبير».

من جانبه استبعد زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم قيام دولة للأكراد في سورية. وصرح لصحيفة «حريييت» التركية «ليس لدينا مشروع كهذا».

اشتباكات في مدينة عين العرب من الجانب التركي (أ.ف.ب)

وذكرت الصحف أمس أن أردوغان ورئيس حكومته أحمد داود أوغلو طلبا خلال اجتماع أمني مطلع الأسبوع في أنقرة من رئاسة الأركان التدخل في سورية. لكن رئيس الأركان الجنرال نجدت أوزال الذي لا يميل إلى الدخول في حرب، طلب أن يكون الأمر مكتوباً من المسؤولين المدنيين. وكتبت صحيفة «حريييت»: إن ما لا يقل عن ١٢ ألف جندي جاهزين للتدخل في سورية لإقامة «منطقة أمنية» بذريعة حماية الحدود التركية من تهديدات الجهاديين.

وأوضحت صحيفة «مليييت» التركية أن الحكومة التركية تعتزم بناء جدار أسمنتي بطول الحدود مع سورية، بهدف منع عمليات التهريب وتسلل المسلحين، على أن يتم شق طريق موازٍ له داخل الأراضي التركية.

وقالت الصحيفة: إن السور سيزود بسياج وكاميرات مراقبة على أطراف المدن التركية المحاذية للحدود السورية، وهي هتاي (لواء الاسكندرون السليب) وكليس وغازي عنتاب وشانلي أورفا، مقدرةً تكلفته بنحو ٢٠ مليون ليرة تركية (١٠ ملايين دولار).

أ ف ب – الأناضول

هددوا برفع شكوى إلى راعيهم القطري

طعمة يخصم أجر ٣ أشهر من رواتب «موظفي المؤقتة»

الوطن – وكالات

في تطور يكشف المزيد من فضائح الفساد والسرقة في «الائتلاف» المترافقة مع انعدام وزنه على المستوى الدولي، أوضح مصدر في «الحكومة المؤقتة» التابعة له أن «الموظفين بدؤوا إعداد عريضة احتجاج ضد رئيسها أحمد طعمة سيتم إرسالها إلى الحكومة القطرية الجهة الداعمة، يطالبون فيها بسحب الدعم المقدم منها لحكومة طعمة الذي استأثر بالدعم الأخير الذي وصل الخميس من القطريين.

يأتي ذلك على حين، نقل موقع «زمان الوصل» المعارض عن مصدر وصفه بالمطلع: أن ما يسمى «المؤقتة تعتزم الاستعانة بشركة إعلام خاصة لتطوير آلية العمل الإعلامي فيها»، مبيناً أن «الشركة الخاصة يعتقد بأنها تتبع لإحدى القوى السياسية المحسوبة على الإسلام السياسي والمنضوية تحت مظلة الائتلاف» المعارض، الأمر الذي يكشف حقيقة خلفية وتفكير أعضاء «الائتلاف» المعارض.

وأكد مصدر في «المؤقتة»، أن طعمة أصدر تعليماته لمحاسبي الوزارات التابعة للمؤقتة تقضي بإعداد جداول لرواتب «الموظفين» المستمرين والمفصولين لتوزيع رواتب الشهر الأول والثاني من العام الجاري فقط، واعتبار الفترة بين ٢٠١٥/٣/١٥ حتى ٢٠١٥/٧/١ كعمل طوعي لا يتقاضى لقاءها الموظفون المستمرون أي مقابل.

وأشار المصدر إلى أن تعليمات طعمة تضمنت حسم مبلغ ١٠٠٠ دولار أميركي تم توزيعها للموظفين كسلفة على الراتب في الشهر الأول من العام الجاري، ومبلغ ٥٥٠ دولاراً أميركياً تم توزيعها للموظفين المستمرين في تركيا على أساس أنها سلفة عن راتب الشهر الخامس، بعد أن وزعت لهم على أساس أنها سلفة عن رواتب الشهر المشار إليه.

وبذلك لن يتقاضى الموظفون سوى رواتب الشهر الأول والثاني من هذا العام بعد حسم مبلغ ١٥٥٠ دولاراً أميركياً من مستحقاتهم، ليبقى لهم في ذمة المؤقتة راتب نصف الشهر الثالث، واعتبار بقية الأشهر التي عملوا خلالها كعمل طوعي.

وأفاد المصدر بأن ذلك يقتضي بأن يتقاضى الموظف الذي راتبه لا يتجاوز ١٠٠٠ دولار بالشهر مبلغ لا يزيد عن ٤٥٠ دولاراً عن فترة عمل تزيد عن سبعة أشهر، في حين سيقبض أحمد طعمة مبلغ ١٢٠٠٠ دولار، في حين يقبض وزراؤه مبلغ ١٠٠٠٠ دولار.

وأوضح المصدر أن تعليمات طعمة الأخيرة، أثارت موجة غضب من قبل الموظفين في المؤقتة، خاصة موظفي الداخل الذين ستحرمهم قرارات طعمة من قبض مستحقاتهم المتراكمة منذ الشهر الثاني من هذا العام، حيث لن يزيد المبلغ الذي سيتلقاه موظف الداخل وفق قرارات طعمة عن ٣٥٠ دولاراً.

وأضاف المصدر: تتضمن العريضة التي نحن بصدد رفعها لرئيس الحكومة وإرسال نسخة منها إلى الحكومة القطرية، أن يتم توزيع رواتب شهرين على الأقل لموظفي الداخل وتخصيص مبلغ ١٠٠ ألف دولار أميركي كمصاريف تشغيلية للحكومة وتوزيع المبالغ التي تزيد بالتساوي على كافة الموظفين في الخارج.

إلى ذلك، أوضح مصدر مطلع وفق «زمان الوصل» أن «المؤقتة تعتزم الاستعانة بشركة إعلام خاصة لتطوير آلية العمل الإعلامي فيها»، مبيناً أن مسودة العقد تنص على أن تقوم الشركة باختيار العاملين وأن تعمل من الخارج وألا تكون جزءاً من الحكومة، «ولا يحق لأحد باستثناء رئيس المؤقتة التدخل والشخص الذي رتب العقد -رفض المصدر الإفصاح عن اسمه- التدخل في شؤون عملها».

وبين المصدر أن مدة العقد مع الشركة التي يرأسها مسؤول سابق في أحد الأحزاب، عام واحد وبتكلفة مادية تبلغ ضعف أجور مرتبات العاملين في «المكتب الإعلامي» للائتلاف.

ويعتبر «المكتب الإعلامي» الجهة التي من المفترض أن تعنى بتطوير الخطاب الإعلامي للمؤقتة، إلا أنه وبحسب المصدر لم يتمكن من تنفيذ هذه المهمة، لافتاً إلى أن المكتب الإعلامي يعاني من نقص في الكفاءات المهنية فمعظم العاملين فيه باستثناء مديره من النشطاء الذين لم يسبق لهم العمل في القطاع الإعلامي المحترف.